■■ كلمة مدير عام المالية

الادارة المالية في خدمة المواطن.

د. حبيب ابو صقر

ليس كالمالية العامة مادة وادارة ما هو أكثر التصاقاً بحياة الناس وبمصالحهم وبحاجاتهم اليومية وذلك على المستوى الفردي او على المستوى الوطني العام. فعلاقة المواطنين مع مالية الدولة تزداد حجماً وتعقيداً خصوصاً في إطار الدولة الحديثة التي بفعل تدخلاتها المتكاثرة في الحياة العامة ينمو الشأن المالي فيها ويتوسع وهو الترجمان المادي والاساسي لهذه التدخلات.

ان العلاقة المالية للمواطنين مع الدولة تأخذ أوجهاً واشكالاً مختلفة لا يمكن حصرها. فهذه العلاقة تبدأ في التعرف على ما تنوي الدولة القيام به من نشاطات ومشاريع وما هي مصلحة المواطنين فيها وكذلك مصلحة الوطن وكيف تتم اجراءات تنفيذها، ثم كيف يمكن تأمين الواردات لتمويل هذه النشاطات والمشاريع وما هي مساهمة المواطنين وانواعها وأشكالها، انها مسألة الضرائب والرسوم التي تعني كل شخص، طبيعياً كان او معنوياً باعتبار ان يتوجب على كل شخص المساهمة في الاعباء العامة ضمن اطار متشابك من القوانين والانظمة والاجراءات.

هذا نموذج بسيط من أوجه بعض العلاقات المباشرة للمواطن مع المالية العامة، ولكن الى جانب ذلك هناك سلسلة طويلة من العلاقات غير المباشرة تبرز من خلال تعاطي المالية العامة مع المؤسسات الدولية، ثم ترتقي هذه العلاقات في المضمون لتتناول مواضيع مختلفة ضمن اطار ما يسمى بالسياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتحويلات المتمثلة بالحسابات الوطنية، كالناتج المحلي والميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها.

ضمن هذه الكتلة المتنامية من اهتمامات المالية واهتمام المواطنين بموضوعاتها تبرز أسئلة أساسية لابد من الاجابة عليها.

كيف يمكن للمواطن أن يعرف حقوقه وواجباته وأن يستحصل على المعلومات المالية وما هي المحاذير من جهله لهذه الحقوق والواجبات والمعلومات؟

ان الجواب التقليدي هو أن الحقوق والواجبات والمعلومات مدونة في قوانين وأنظمة وتعاميم ومذكرات وجداول احصائية ويجب الذهاب الى هذه المصادر لمعرفتها ولمعرفة كيفية التصرف والسلوك ازاءها.

هذا صحيح من الوجهة القانونية، ولكنه غير واقعي ويلامس الاستحالة من الوجهة العملية اذ كيف يمكن للمواطن العادي أن يعرف هذا الكم الهائل من الموضوعات أو أن يستخلص ما يعنيه مباشرة منها خصوصاً وأن عدم معرفته بها أو أن تأخره في عدم قيامه بموجباته نحوها قد يوقعه في التزامات مالية اضافية تأخذ صفة الغرامات أو الجزاءات، أو قد تعرضه لملاحقات جزائية.

أما المحاذير الاخرى لعدم معرفة المواطنين بمواضيع قد تبدو اهتمامهم فيها غير مباشرة كالموازنة العامة والسياسات المالية فإنها لا تقلّ ضرراً وانعكاساً سلبياً عليهم وعلى المؤسسات لأن هؤلاء قد يختارون أعمالهم ومشاريعهم ويبنون سياستهم فيها استناداً الى المعطيات الاساسية التي تقوم عليها السياسات المالية وعلى الاهداف التي تسعى اليها، ويتفاقم الضرر على الدولة والمواطنين عندما يدخل عامل التضليل والتأويل المغرض على هذه الشبكة الكبرى من المعلومات فيقع المواطن، اذا ما حصل على هذه المعرفة، في أسوأ من جهله لها، وهي المعرفة المعكوسة أو المشوشة او المضللة.

لكل هذه الاسباب تبرز الحاجة الى تعزيز توعية المواطنين للشؤون المالية العامة بواسطة وسائل الاتصال المختلفة التي بدورها تتكاثر وتتفاعل وتتعمّق تأثيراتها، وهذه المجلة هي مساهمة متواضعة في هذا الاتجاه. بالطبع لن تتمكن هذه المجلة من تغطية جميع الموضوعات المالية وتحليلها ولكنها تبدأ بما هو ضروري وله التأثير المباشر على مصالح المواطنين والعاملين في الميدان المالي العام. فهذه المجلة يجب أقله ان تدون أو أن تلفت الى النصوص المالية التي تصدر آملة في المستقبل بأن تتدرج في التوسع في الموضوعات المالية وفي التعمق في تحليل آثارها.

الى جانب ذلك يجب أن لا ننسى بأن المالية العامة ليست نصوصاً فقط بل إنها تقوم على أشخاص يعملون في مواضيعها ويشكلون عائلة كبرى يقتضي العمل باستمرار على توطيد أواصر الزمالة والصداقة فيما بينها

تتمة ص ٩

مكتبة للجميع

مركز التوثيق المالي

حكتبة للوزارة ؟ لماذا؟ سؤال واجهنا طوال مدة إنشاء المكتبة وأجبنا عليه بالسؤال، هل موظفو الوزارة أميون؟

هذا كان من قبيل الدعابة، ولكن من دون أن نكون شغوفين بالقراءة، كل شخص، ومنهم موظفو وزارة المالية يحتاج أن يطلع على مكتبة، وذلك لعدة أسباب منها التعمق في بحث ما أو الحصول على معلومات مهنية معينة أو حتى لمتعة المطالعة والاسترخاء.

لن نستفيض في الحديث عن منافع المطالعة والاستعلام والمعرفة لأنه أمر بديهي للجميع ولا سيما في عالمنا اليوم. لن نقول لكم أن المكتبة تحوي قرابة ٢٥٠٠ كتاب مصنف معلوماتياً ويمكنكم مطالعة قرابة ٥٠ مجلة وصحيفة

مركز التوثيق المالي

واستعمال الاقراص المدمجة (CD-ROM) والاتصال بشبكة الانترنت. كل ذلك سترونه معاينة حين تأتون. أما اذا فضلتم عدم التنقل فباستطاعتكم أيضاً الاتصال بنا هاتفياً ويمكننا أن نقوم بالبحث الذي تريدون. الا أن عدم مجيئكم لا يغتفر لأنه يحرمكم لذة الاستمتاع بمكان مريح أعد خصيصاً للعمل ويفتح من الساعة الثامنة صباحاً حتى الرابعة بـ.ظ. ■

دروس في اللغتين الفرنسية والانكليزية

صف لغة فرنسية مع غادة، فاتن، وداد، منى، لينا، جوزيان، ومنير

منذ أوائل شهر تشرين الاول اصبح بمستطاع موظفي وزارة المالية أن يتابعوا دروساً في اللغة الفرنسية والانكليزية ينظمها المعهد المالي مرتين في الاسبوع. تدير السيدة منى كويومجي، مدرّسة اللغة الفرنسية في المركز الثقافي الفرنسي، دروس اللغة الفرنسية. وتدير السيدة فريدة خزام عبد الخالق دروس اللغة الانكليزية. السيدة عبد الخالق مولودة في مدينة ادیلاييد في جنوبي استراليا ولها مؤلفات عديدة حول الشعر ووضع المرأة والمسرح وغيرها من المواضيع باللغة الانكليزية.

هذه الدروس مجانية وتقام بعد الظهر، بعد دوام العمل. في البدء كان مقرراً اقامة مجموعة مبتدئة في اللغة الانكليزية ومجموعة متقدمة في اللغة الفرنسية الاّ أن عدد المشاركين دفعنا الى إقامة مجموعتين في كل لغة واحدة للمبتدئين وأخرى للمتقدمين.

يمتد الدرس على مدى ٢٦ حصة تدوم كل واحدة منها ساعة ونصف. ولا يسعنا حالياً استقبال المزيد من المشاركين. الاّ أن سلسلة جديدة من دروس اللغة ستبدأ في شهر آذار ١٩٩٨. ومن الأفضل أن يتقدم الراغبون لتسجيل أسمائهم منذ الآن في المعهد المالي.

تدريب، اعلام، ترقية

ندوات ونقاشات المعهد المالي

ينظم المعهد المالي دورياً ندوات ونقاشات بالاشتراك مع شخصيات عالمية. تتيح هذه الندوات والنقاشات للموظفين التعرف على التقنيات المالية الاجنبية وتسهل الحوار بين ممثلين القطاع الخاص في لبنان والمسؤولين في وزارة المالية.

في شهر أيار الفائت، أقيم لقاء حول موضوع الضريبة على القيمة المضافة باشتراك مسؤولي من وزارات الاقتصاد والمال والصناعة الفرنسية. وبحث الممثلون عن غرفة الصناعة والتجارة في لبنان ووزارتي الاقتصاد والمال، والمصارف وغيرها من الشركات في آليات الضريبة على القيمة المضافة في فرنسا واستعلموا عن كيفية ادخال الضريبة على القيمة المضافة الى عدد من الدول وتناقشوا في حسنات فرض هذه الضريبة في لبنان وسيئاته.

ندوة حول مراكز الادارة المعتمدة.

وفي شهر تشرين الثاني أقيمت ندوة حول مراكز الادارة المعتمدة في فرنسا بمشاركة السيدة آن ماري أودونلامي والسيد دوفرينوا من المديرية العامة للضرائب في فرنسا. جمعت هذه الندوة عدداً من الممثلين عن مهنة خبراء المحاسبة وغيرها من المنظمات المهنية وموظفين من مصلحة الواردات.

ترأست الدكتورة سهام بواب رئيس مصلحة العائدات النقاش الذي دار حول اهمية نظام مراكز الادارة المعتمدة للمهن الحرة والشركات الصغيرة الحجم.

وأقيمت في شهر تشرين الثاني أيضاً ندوة حول العملة الاوروبية الموحدة، الاورو. أتاحت هذه الندوة للمشاركين اللبنانيين فهم آليات هذه العملة العالمية الجديدة والتغيرات المترتبة على إدخالها أسواق المال غير الاوروبية. أحيا هذه الندوة خبراء من مصرف سوسيتي جنرال الفرنسي. ■

تدريب معلوماتية في المعهد المالي

تم استحداث دائرة المعلوماتية في حزيران ١٩٩٦. يعمل في هذه الدائرة ٢٥ موظفاً بينهم عدة أشخاص يعملون في المعهد المالي لتنظيم دورات في المعلوماتية. ان وجود المعلوماتية أمر ضروري لحسن سير العمليات التي تقوم بها الوزارة لا سيما وأنها تواكب تحديثها. ان المعلوماتية أداة فعالة اذا ألم بها وأحسن استخدامها. لذلك ينظم المعهد المالي دروساً للمبتدئين في المعلوماتية كل يوم من الاثنين الى الخميس. ولقد تم اختيار المشاركين وفقاً لأولويات حوسبة الدوائر في وزارة المالية. الاّ أنه سيتاح لجميع الراغبين استعمال حواسيب التدرب تحت إشراف اخصائيين كل نهار جمعة بين الساعة ٩ والساعة ٤ في المعهد المالي، الطابق الثاني، حيث يستقبلهم عامر مملوك ويارا شقرا وناريمان باشا ورندة درويش. ■

صف معلوماتية

فريق تدريب المعلوماتية

المراكز المالية في المحافظات

لبنان الجنوبي – صيدا

نود في هذه الفقرة التعرف على كيفية عمل مركز المالية في المحافظات وأين تكمن أهميته. ومثالاً على ذلك زرنا محافظة لبنان الجنوبي، للتعرف على المركز في صيدا الذي يجمع انشطة أقضية صيدا وصور والنبطية.

كانت زيارة مركز صيدا، زيارة ممتعة بعيداً عن ضجة المدن الكبرى، وكان الاستقبال فيه لطيفاً. يقع مركز صيدا ضمن مبنى حديث في الوسط الاداري للمدينة. ولقد أعيد تأهيله حديثاً بفضل مساهمات مادية من عدة أشخاص

السيد محسن، السيدة اسماعيل، السيد وهبي، السيد سيفان

وشركات. وفي المبنى نفسه نجد الصندوق الذي يديره المحاسب العام وهو قسم تابع لمصلحة الموازنة وقسم الضرائب والرسوم غير المباشرة. يدير السيد عادل جارودي هذا القسم التابع لمصلحة الواردات.

استقبلنا المراقبون الرئيسيون (السادة كامل محسن وناصر سيفان ومنير وهبة والسيدة كوكب اسماعيل) بحفاوة وشرحوا لنا كيفية عمل المركز ضمن وزارة المالية.

يدير رئيس المصلحة السيد عادل جارودي ٢٤ موظفاً اضافة الى ٦ متعاقدين. ويتوزع المراقبون حسب الضرائب على الشكل التالي: ١٠ مراقبين لضريبة الدخل، ٣ لضريبة الانتقال، ٢ للضرائب غير المباشرة و٩ لضريبة الاملاك المبنية.

في كل قضاء يوجد عدد من الموظفين في المراكز التالية: محتسب، محاسب، أمين أو أميني صندوق، ومن ٢ الى ٦ مساعدي أمين صندوق ومن ٣ الى ٥ جباة.

لمركز المالية دور حيوي في عمل الوزارة، فهو يحصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على صعيد مصلحة الموازنة عبر الصندوق ويرسل الجباة لتحصيل الضرائب. أما على صعيد مصلحة الواردات فهو يوزع التصاريح عن الدخل ويراقب الملفات ويدقق فيها المراقبون الماليون. اضافة الى ذلك، يتصل المركز بالمكلفين دفع الضرائب لاعلامهم بأخر التدابير المالية المتعلقة بأعمالهم.

ويحسن العمل في صيدا بفضل القسم الجديد الذي استحدث في المركز وهو قسم المعلوماتية، صلة الوصل بين لبنان الجنوبي وبيروت، عبر

امناء الصندوق في صيدا

هذا القسم تمر جميع المعلومات لإدخالها على الحواسيب قبل نقلها الى بيروت.

شعرنا خلال زيارتنا باندفاع الموظفين الذين قابلناهم في مركز صيدا. وعلى الرغم من أن هناك حاجات كثيرة الاّ أن عملية التحديث الجارية في وزارة المالية حالياً بالغة الاهمية لا سيما في مراكز الوزارة في المحافظات التي هي في اتصال يومي مع المواطن. ■

تسليم شهادات المدققين الضريبيين

الانس نادين كوسا تتسلم شهادتها

تم نهار الخميس في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٩٧ تسليم شهادات المجموعة الثالثة من الموظفين الذين أتموا بنجاح الامتحانات الداخلية للمدققين الضريبيين. فقد تابع منذ أيلول ١٩٧٧ تسعين شخصاً مقسمين على ثلاث مجموعات الدورات في المعهد المالي التي أتاحت لهم الانضمام الى فريق المدققين الضريبيين في مصلحة الواردات.

البنك الدولي

المركز الرئيسي:
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433, U.S.A.
Tel.: (202)477-1234
Fax.: (202)477-6391

يضم البنك الدولي خمس مؤسسات مالية دولية يديرها رئيس واحد ويعمل فيها الاداريون نفسهم في نفس الدوائر. تعتبر هذه المؤسسات وكالات متخصصة تابعة للامم المتحدة. هذه المؤسسات هي التالية:

١ – البنك الدولي للانشاء والتعمير (BIRD)

تمت الموافقة على نظامه الاساسي في كانون الاول ١٩٤٥. وهو يعتبر أهم مانح لقروض الاستثمار للدول في طور النمو.

٢ – الهيئة الدولية للتنمية (AID)

تساعد هذه الهيئة الدول الاقل نمواً عبر منح قروض دون فائدة.

٣ – الشركة المالية الدولية (SFI)

وهي تساعد شركات القطاع الخاص عبر منح القروض أو المساهمة في رأس المال أو عبر الدعم الفني.

٤ – الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمارات (AMGI)

وهي متخصصة في ضمان الاستثمارات من الأخطار غير التجارية.

٥ – المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI)

قبل الخوض في عمل البنك الدولي يجب توضيح دور البنك الدولي بالنسبة الى دور صندوق النقد الدولي. أنشئت المؤسستان في الفترة نفسها، عند عقد اتفاقية بريتون وودز (BRETTON WOODS) في تموز ١٩٤٤. هما مؤسستان منفصلتان، لهما أهداف مختلفة على الرغم من التعاون الوثيق بينهما.

يهدف البنك الى دعم النمو الاقتصادي الطويل الامد في الدول النامية وخفض الفقر فيها، بينما يقوم صندوق النقد الدولي بدعم النظام النقدي الدولي ومساعدة الدول الاعضاء في التغلب على مشاكلهم النقدية.

تنظيم مجموعة البنك الدولي

وحدها الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي لها حق الانتساب للبنك الدولي.

وكما في صندوق النقد الدولي، فإن حقوق الانتخاب في البنك الدولي هي نسبة الى رأس المال المقدم. أما بالنسبة لتوزيع رأس المال بين الدول فإن البنك الدولي يعطي أفضلية بسيطة لليابان بسبب المساعدات الهامة التي يقدمها اليابان للهيئة الدولية للتنمية.

لمجلس الحاكمين جميع السلطات. يتألف المجلس من وزراء المال في الدول الاعضاء أو حكام المصارف المركزية فيها. وهو ينعقد سنوياً للبت في أهم الامور. لذلك، فإن جميع الصلاحيات المالية معطاة لمجلس الادارة المكون من ٢٢ عضواً. منهم ٧ تعينهم الدول الصناعية السبع و١٥ ينتخبهم باقي الاعضاء. تعتبر مجموعة البنك الدولي بقدرتها المالية وبطابعها العالمي أبرز مساهم في التنمية في العالم.

ويتيح تنظيم هذه المجموعة بمؤسساتها المتعددة أن تساهم مساهمة فعالة بصفة شركة عالمية يدعمها تمويل تختلف مصادره باختلاف المستوى الاقتصادي للدولة المعنية وباختلاف القطاع المعني (خاصاً كان أم عاماً) وأن تضمن الاستثمارات في الدول المعنية وأخيراً أن تسوي النزاعات التي قد تنجم عن هذه الاستثمارات.

عمل مجموعة البنك الدولي في لبنان

في إطار الخطة الوطنية لاعادة الاعمار يعتبر البنك الدولي للانشاء والتعمير أبرز مانح للقروض الخارجية ويساهم بطريقة فعالة في مشاريع اعادة التأهيل الطارئة في القطاعات الحيوية: الصحة، التربية والتعليم، الكهرباء، جر المياه وتنقيتها، معالجة نفايات المدن، الاتصالات.

وهو يشترك ايضاً في المشاريع التالية:

- خطة تحسين عائدات الضرائب.
- الاصلاح الاداري.
- المشروع النموذجي لاعادة تأهيل الطرق.
- إعادة تأهيل وتحديث لقنوات الري.
- زيادة القدرة على معالجة نفايات المدن.
- تطوير المنشآت في قطاع الصحة العامة.
- مشروع استصلاح الاراضي الزراعية.

ويمكن للبنك الدولي للانشاء والتعمير أن

تتمة ص. ٨

موازنة عام ١٩٩٨

في القراءة الأولى لموازنة العام ١٩٩٨ يبدو لنا أن هذه الموازنة تشبه الى حد كبير موازنة العام ١٩٩٧. انما في الواقع يظهر أن عملية تحديث نظام الموازنة كما أرادها كل من الحكومة والبرلمان تتابع بعزم وزخم جديدين.

الصرفيات

تمت إعادة النظر في جميع الصرفيات. وكما تظهر خبرة عدد من الدول الاوروبية الامر الوحيد الذي قد يلزم المسؤولين إعادة النظر بالنسبة لكل ركن في أغلفتهم هو وقف الزيادة فيها أو حتى خفض مخصصات كل وزارة. ذلك أن إعادة توزيع نفس المخصصات لكل وزارة مع زيادة بضع نقاط مئوية سنوياً من شأنه أن يجر تناسباً للأولويات.

ونظراً لضالة العائدات، فإن قسماً هاماً من مطالب الشعب لن تتكفل بها الموازنة. انما يجب التأكد من أن الموارد الموجودة سوف تخصص للاولويات الحالية. لذلك طلب من جميع المسؤولين في الوزارات القيام بجهد إضافي لخفض الغلاف الاجمالي وتبرير جميع الخيارات.

أما باب الصرفيات الثاني (ميزانية الاستثمار) فقد خفض في ميزانية ١٩٩٨، في واقع الامر، إن اعادة توزيع نفس الاغلفة للمشاريع المقررة وغير المنفذة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ستبقي باب الاستثمارات على حاله بالنسبة للعام ١٩٩٧.

العائدات

بما أن معدل تحصيل الضرائب منخفض فقد جرت محادثات خلال العام لايجاد عائدات ضريبية جديدة. ونحن نذكر النقاشات التي جرت عند طرح فكرة إنشاء ضريبة على المحروقات، وتبع ذلك قرار تركيز الجهود على تحصيل الضرائب الموجودة.

لذلك فإن مصلحة الواردات ستعزز طرق التدقيق وتتوقع زيادة في عائدات الضرائب بنسبة ٥٠٪ مقارنة مع العام الفائت.

اضافة الى ذلك فإن توقع حصول اتفاق مع الاتحاد الاوروبي يفرض تخفيضاً تدريجياً في الرسوم الجمركية واستبدالها بضريبة استهلاكية. ولقد أدخلت ميزانية ١٩٩٨ هذا المبدأ، اضافة الى ذلك سيتم التركيز على بعض القطاعات لتساهم مساهمة أكبر في العائدات لا سيما منها ادارة التبغ والتنباك وقطاع الاتصالات.

النظام الجديد لادارة الجمارك : نجم

لما كانت ادارة الجمارك أحد أبرز محركات الاقتصاد اللبناني، هذا هو رأي السيد سليم بلعة المسؤول عن وضع النظام الجمركي الجديد نجم قيد الاستعمال في مرفأ بيروت، وهو يرى أن «جمارك المرفأ هي نبض الاقتصاد اللبناني فعالياً ما نقيس فعالية الاقتصاد حسب نشاط المرفأ».

لزيادة فعالية الجمارك اللبنانية كان على إدارة الجمارك التزود بالأدوات الملائمة وبمتطلبات التجارة الدولية. في العام ١٩٩٥، شرعت ادارة الجمارك بمشروع شامل لاعادة تنظيم الادارة ومن المفترض أن تنتهي آخر مراحل هذا المشروع عام ١٩٩٨. هذه السنوات

تتمة ص. ٨

تتمات

تتمة ص ٧

الثلاث خصصت للدراسة والتطبيق الحاسوبي والتأهيل. وسيتيح إتمام المشروع للبنان التحكم بشكل افضل بعمليات الاستيراد والتصدير، بالعائدات التي يحصلها وبالتكاليف التي يدفعها. أعطيت الاولوية لحوسبة هذه الادارة علماً أن هذه الحوسبة تدخل ضمن عملية التحديث الشاملة في الادارات اللبنانية.

مشروع الحوسبة هذا يتمحور حول تطبيق نظام الذي يتيح حوسبة كل عمليات الاجهزة الجمركية.

يتم تطبيق نظام نجم على خمس مراحل:

* تعريب النظام المعلوماتي، مما يتيح اعتماد هذا النظام من قبل عدد من الدول العربية. وهو معتمد الآن من قبل عدة دول أخرى.
* وضع بيان جمركي موحد يسهل الاجراءات الجمركية ويتيح حوسبتها.
* اقامة مركز عرض للنظام، للتعريف به ولتلقي الاقتراحات التي من شأنها تحسين أدائه.
* تطبيق النظام في مرفأ بيروت وقريباً في كافة مناطق الترانزيت (المرافىء والمطار).
* تدريب موظفي الجمارك على إستعمال النظام.

تسهيلاً للتحكم بالمعلومات، يستعمل في هذه العملية البيان الجمركي الموحد. في مرفأ بيروت يهتم ١٥ شخصاً بإدخال المعلومات. يشرف على هذا الفريق رئيس المصلحة ومراقب، ويهتم ١٢ شخصاً باستلام البيانات الجمركية، ومن ثم يتولى فريق من المفتشين مهمة التدقيق أو الكشف على البضاعة حسب نوعها وتطابق التصاريح.

سيطبق هذا النظام مع نفس الاجراءات في جميع المرافىء ومناطق الترانزيت (مثل المطار) مع تعديلات وفق عدد التصاريح المسجلة يومياً.

ان التدريب المعلوماتي على استعمال هذا النظام بدأ بدورة تدريبية على استعمال الحواسيب في المعهد المالي، أتاحت هذه الدورة للفريق المسؤول عن نظام نجم التآلف مع هذا النظام الذي سيستعملونه يومياً.

يدير السيد سليم بلعة الفريق الذي أتاح للوزارة تركيب هذا النظام، ويعمل السيد بلعة مع السيد جورج عازار رئيس الدائرة المعلوماتية في ادارة الجمارك ويعاونه السيد وسيم علي حسن، المستشار الفني للمشروع.

ويتألف فريق تطوير نظام نجم من ١٥ شخصاً هم:

سامي عباس، نيكول قهوجي، غسان نصر الله، روجيه أشقر، ريمون خوري، وسام رواس، ميشال شبل، مولوي زاهر، منى سعيدون، نديم كنان، سمر مصري، انطوان قصاص، وسام غصن، ايليا باسكال وجوسلين ساسين. ■

بحسب هذا النظام الذي يعمل بطريقة فعالة ستتبع الاجراءات الجمركية العملية التالية:

ادخال المعلومات التي يؤمنها المخلص الجمركي

↓

قبول الجمارك للبيانات المصرح بها (التصريح الجمركي)

↓

التدقيق والكشف اذا دعت الحاجة

↓

الدفع وتخليص البضائع للاستيراد او التصدير او الترانزيت

تتمة ص ٦

يساهم في المستقبل في تمويل عدة مشاريع منها تطوير شبكة الكهرباء وحماية المناطق الساحلية وجر المياه.

ساهمت الشركة المالية الدولية في تمويل مشروع تطوير القدرة الانتاجية لمعمل الترابة الوطنية، كما تساهم حالياً في فتح اعتمادات في المصارف اللبنانية من أجل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتمويل الافراد في إطار قروض الاسكان.

وضعت الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمارات حداً أقصى لتغطية أخطار الاستثمارات بلغ ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥. ومن المفترض رفع هذا الحد لتغطية الاخطار في قطاعات أخرى تزداد فيها الاستثمارات. ■

تتمات

تتمة من ٢

فاقردت تبعاً لذلك باباً للشؤون الذاتية، والعائلية لموظفي وزارة المالية لخدمة هذه الاهداف.

على صعيد آخر واذ تأتي هذه المجلة ضمن سياسة انفتاح الادارة المالية على اهتمامات المواطنين ومساعدتهم على معرفتها وايجاد الاجوبة الصحيحة لها فإنها تظهر بالتزامن مع سلسلة مما يسمى «بدليل المواطن» توضع في تصرف المواطن لاجل توعيته وتناول كل حلقة موضوعاً مالياً معيناً. ان دليلاً يتعلق مثلاً بضريبة الاملاك المبنية وآخر برسم الانتقال، هما في طريقهما الى الصدور، وهكذا بالنسبة لموضوعات أخرى سيصدر الدليل لكل منها تباعاً. فالمنهجية التي اتبعت هي في اعطاء لمحة سريعة عن موضوع كل دليل، ولا سيما بيان ماهية هذا الموضوع ومختلف انواع المعاملات المتعلقة به التي تهم المواطن والمستندات التي عليه أن يرفقها بطلبه والمهلة القانونية الممنوحة لاجابة هذا الطلب فضلاً عن المحاذير أو الغرامات التي يتعرض لها كل من يحجم أو يتأخر عن القيام بهذا الواجب.

وهكذا فإن دور كل من المجلة ودليل المواطن يتكامل، فالمجلة تعطي فكرة عامة ومتحركة عن الموضوعات والنصوص ودليل المواطن يمثل الاختصاص والتوسع لكل منها، واذا أضفنا الى ذلك ما توليه الادارة المالية من اهتمام بطلبات المواطنين وشكاويهم نكون قد خطونا خطوات هامة في تقريب الادارة الى المواطن وتكون الادارة في الطريق الصحيح لأن تصبح فعلاً وكما يجب أن تكون في خدمة المواطن. ■

د. حبيب أبو صقر
المدير العام للمالية

اجتماعيات

حياة الوزارة

مصلحة الواردات

- اقامت الدكتورة سهام بواب محاضرة في النادي الثقافي العربي.
- ودع المراقب في ضريبة الدخل السيد محمود كعكي حياة العزوبية.
- تمت خطوبة الآنسة ميادة حمدان.

مصلحة الموازنة

- شارك الاستاذ الياس شربل رئيس مصلحة الموازنة ومراقبة النفقات في ندوة نظمتها المنظمة العربية للتنمية الادارية وهي منظمة متخصصة منبثقة عن جامعة الدول العربية حول موضوع موازنة البرامج والاداء من ٩٧/١١/١٠ لغاية ٩٧/١١/١٣.
- التحق خمس موظفين من الفئة الثالثة بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات بعد نجاحهم في المباراة المحصورة لرؤساء الدوائر وتم تعيينهم بصفة مراقبي عقد نفقات وهم: دعد بلبل، وداد العلي، حنا بارود، وسيع مصطفى. كما تم تعيين الآنسة جوزيان سعد رئيس دائرة الموازنة.
- التحق خمس موظفون من مصلحة الخزينة بمصلحة الموازنة وهم: ميراي طاور، عبد الحسن توبة، عساف القسيس، جورج عزيز حداد وشفيق ابو شقرا.
- تمت خطوبة الاستاذ جودت حسين على الآنسة سهى حنين.

مصلحة الخزينة والدين العام
دائرة المحاسبة والصناديق

- تمت خطوبة الآنسة ليلى سرحان على المهندس عصام الحاج.
- تزوجت الآنسة رانيا انطاكي من السيد جهاد شلالا.
- تزوجت الآنسة عبير عساف من السيد

تتمة من ١٠

اعزاءنا القراء،

كان العدد الاول من «حديث المالية» رهانا، أما عددنا الثاني فهو تحدي لنستمر ولنثير اهتمامكم ونحفزكم على مشاركتنا أفكاركم. فنحن نود عبر هذه النشرة الدورية خلق جو من التعاون بين قرائها.

بكلمة تعاون نحن نروم التنسيق بمختلف اعضاء الوزارة لكي تصبح «حديث المالية» لسان حال عائلة الوزارة بجميع مصالحها ودوائرها، من مصلحة الجمارك ومصلحة الخزينة الى كل المصالح والدوائر.

فريق المعهد التالي، من اليسار الى اليمين: رنا سلطاني، ليدفيك موريتيار، سلام موسى شماس، احمد حمصري، ادولف عيد، جان فرنسوا بيجون، ميشال المر، جوزيان شيلي، ديما ابو شقرا.

لذلك ندعوكم للمشاركة في هذه النشرة عبر إبداء اقتراحاتكم وملاحظاتكم، ليس فقط فيما يخص النشرة إنما أيضاً فيما يتعلق بعمل دائرتكم أو وحدتكم أو مصلحتكم.

يمكنكم وضع الرسائل أو المقالات في صندوق البريد الموجود في مدخل المعهد المالي أو إرسالها على العنوان التالي:

المعهد المالي – ص.ب. ١٦٥٨٧٠ – سأسين – بيروت.

هيئة التحرير.

تتمة ص ٩

سليم حبيب.

– تزوجت الآنسة لينا شهاب الدين من المهندس ابراهيم شرارة.

– فاز الموظف عبد الحفيظ سويرة في المباراة المحصورة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

– فازت الآنسة اميرة الشامي والسيد سامي دانيال في المباراة المحصورة لوظيفة رئيس دائرة.

مصلحة الصرفيات

– احيل السيد عبد الحفيظ شعبان وهو رئيس مصلحة الصرفيات، والسيد انطوان كميد وهو محاسب الى التقاعد في اول تموز ١٩٩٧. وقد ودّعوا في حفلة كوكتيل في الوزارة. وقد اقام الوزير على شرفهم حفل غذاء في مطعم الامين.

– نقل المراقبون في مصلحة الواردات وعينوا محاسبين في مصلحة الصرفيات وهم: يوسف سلامة، سمير ابي عازار، علي سليمان، نصري نصر، سمير جولان، جورج خوري، انطوان خوري، رسلان السبع، وصلاح عميقة.

– كذلك نقل المحاسبون في مصلحة الصرفيات وعينوا مراقبين في دوائر مصلحة الواردات وهم: وليد شرف الدين، فريال ناكوزي، ميراي حنا، ماجدة سمحات، ونوال ماجد.

نشرة صادرة عن المعهد المالي.
التحرير والصور : المعهد المالي
تصميم: باسل منيمنه / فاين تاتش ش.م.م
الطباعة تقدمة: الشركة العامة اللبنانية الاوروبية المصرفية ش.م.ل.

Edité par l'Institut des Finances

حديث المالية

HADITH EL MALIA

Bulletin interne du Ministère des Finances. Nº 2 - Quadrimestriel - Dec. 1997

Editorial

Le second numéro de notre bulletin vient de paraître et c'est à travers ce bulletin que je voudrais m'adresser à tout le personnel du Ministère des Finances pour le féliciter des efforts entrepris pour servir le citoyen et veiller à ses intérêts.

Je voudrais aussi insister auprès de tous les fonctionnaires, notamment les chefs de service, sur le fait que la politique du gouvernement et du Ministère tient à traiter le citoyen avec tout le respect et l'estime dus. Il doit être bien accueilli, ses demandes doivent être traitées rapidement. Ceci est au sein même de nos fonctions. De plus, cette conduite renforcera la confiance du citoyen en l'administration, facilitera votre travail et améliorera votre performance.

De même que nous veillons aux intérêts de nos concitoyens et à leurs droits, nous devons veiller aux intérêts de la Trésorerie et à ses droits. Car de tout droit découle un devoir, de même que tout devoir est rattaché à un droit. Tout cela aboutit et doit aboutir à l'intérêt public, dont la poursuite est la fonction essentielle, sinon le but ultime de l'Etat.

Vous savez très bien que les perceptions et les recouvrements faits par l'administration fiscale pour renforcer les revenus de l'Etat, selon la loi du budget, servent à couvrir les dépenses de l'Etat en salaires, pensions, aides sociales et hospitalières et projets de développement. L'Etat ne peut accomplir ses nombreux devoirs envers ses citoyens que si des revenus suffisants pour honorer ses engagements sont assurés.

Cela nécessite une perception sérieuse, précise et honnête des impôts et des taxes. Votre responsabilité dans la gestion de cette fonction publique est non seulement une responsabilité individuelle dans le cadre de votre fonction, mais aussi une responsabilité nationale envers vous même et vos consciences, envers vos familles, vos concitoyens et votre patrie.

Il nous est demandé dans notre fonction de travailler dans le respect de la loi et de notre conscience, de traiter tous les citoyens à pied d'égalité, de maintenir une neutralité, de veiller à la dignité des citoyens. Nous leur montrons ainsi du respect, sans favoritisme ni mépris, sans arrogance ni hypocrisie et sans abus. Nous devons être nous mêmes dignes de confiance et de respect, nous élevant et élevant l'administration que nous représentons, afin d'aboutir à l'intérêt public pour lequel nous travaillons.

M. Fouad Siniora

Je suis conscient des difficultés et des divers problèmes que vous rencontrez quotidiennement dans l'accomplissement de votre travail. Cependant j'ai toute confiance en votre intégrité et en votre sens patriotique qui vous inciteront à travailler avec dévouement pour être un modèle dans votre conduite et vos actions et pour prouver que la fonction publique est un honneur qui se mérite. ■

M. Fouad Siniora
Ministre d'Etat aux Affaires Financières

Sommaire

Le mot du Directeur Général des Finances, p .2

FORMATION, INFORMATION, PROMOTION

- Centre de Documentation Financière. p. 3
- Cours de langue à l'Institut des Finances. p. 3
- Conférence-Débats de l'Institut des Finances p. 4
- Formation informatique à l'Institut des Finances. p.4

COMPETENCES

- Les services déconcentrés au Ministère. p. 5

CONNAITRE

- La Banque Mondiale. p. 6

PERSPECTIVES

- Le Budget 1998. p. 7

DOSSIER

- NAJM: Le nouveau système d'administration des Douanes. p. 7

ENTRE NOUS

- La vie du Ministère. p. 9
- Le mot de la Rédaction. p. 10

L'administration des finances au service du citoyen.

Les finances publiques à elles seules, matière et administration, sont le plus étroitement liées à la vie des citoyens, leurs intérêts ou leurs besoins quotidiens, tant sur le plan individuel qu'au niveau national général. Les rapports des citoyens ou leurs relations avec les Finances de l'Etat accusent en effet un accroissement en étendue et en complexité, particulièrement dans le cadre de l'Etat moderne, qui suite à ses nombreuses interventions dans la vie publique suscite des implications à caractère financier accrues, lesquelles constituent la facette matérielle principale inhérente à ces interventions.
La relation financière du citoyen avec l'Etat se précise sous des aspects et des formes diverses non limitées. Elle prend ses débuts dans la connaissance des activités et des projets que l'Etat envisage de réaliser, ainsi que les bénéfices que pourraient en retirer les citoyens et dans l'intérêt de l'Etat, conséquemment aux procédures d'exécutions adoptées à cette fin. Ceci est soumis en fait à l'opinion publique par la présentation du Budget Général dans sa teneur, ses clauses et des modes d'exécution. Puis comment assurer les recettes pour financer ses activités et projets, et la mesure dans laquelle est requise la participation des contribuables, son éventail ponctuel et formel. C'est la question des impôts et des taxes qui intéresse toute personne physique ou morale, étant donné qu'il incombe à tout citoyen de participer aux charges publiques dans un cadre enchevêtré de lois, de règlements et procédures.
Cet exemple simplifié de l'aspect de certaines relations directes entre le citoyen et les finances publiques, ne peut ignorer la longue série des relations indirectes qui émergent de l'implication

Dr. Habib Abou Sakr

des finances publiques dans les activités des institutions et des personnes de droit public, de même qu'avec les Etats tiers et les organismes internationaux. Ces relations étant liées à des objectifs divers sous les rubriques de la politique financière, monétaire, économique, basés sur un équilibrage entre les recettes et les dépenses, la production et la consommation, l'afflux des rentrées monétaires et les virements, les données concrétisées dans des comptes nationaux comme le PNB, la balance commerciale, la balance des paiements et autres.
A l'intérieur de cette masse en développement des préoccupations financières publiques et des soucis des citoyens à leur encontre, des questions importantes se posent auxquelles il est nécessaire d'y répondre. Comment serait-il possible au citoyen de connaître ses droits et ses obligations, de se pourvoir en informations financières, et quels sont les inconvénients d'une quelconque ignorance de ces droits, obligations ou informations.
La réponse traditionnelle réside dans un sens que les droits, obligations et informations sont transcrits dans les textes de lois, règlements, circulaires, notes de service, bordereaux statistiques, et que l'on doit recourir à ces sources pour en déduire le comportement adéquat et la voie à suivre à cette fin.

Certes ceci est exact sous l'angle légal, cependant il s'éloigne de tout réalisme et verse dans l'impossible du côté pratique. Car comment le citoyen parviendrait-il à assimiler ce lot consistant de textes-matières et à concilier les positions appropriées spécialement à son état, surtout que tout défaut de connaissance ou tout retard ou omission dans l'accomplissement de ses obligations le rend passible de sanctions financières sous forme de pénalisations et d'amendes, sans compter les poursuites pénales en vigueur.
Les autres inconvénients relatifs à l'ignorance des citoyens dans les domaines quasi-éloignés du cercle de leurs préoccupations directes, comme le budget général et la politique financière, ne sont pas moins préjudiciables et d'un effet négatif à leur égard et aux institutions. Ceci découle du choix qu'ils auraient porté dans leurs travaux et projets ainsi que les perspectives d'avenir, sur la base de données essentielles formulant les politiques financières et les buts qu'elles poursuivent. Le préjudice s'étendra à l'Etat et aux citoyens quand le facteur visant à induire en erreur ou à l'interprétation douteuse s'introduira à travers ce grand réseau d'informations, dès lors le citoyen en manque ou quête de toute connaissance, sera la proie d'éléments erronnés, inversés ou truqués.
Pour toutes ces raisons le besoin s'est fait sentir de renforcer l'éveil des citoyens aux problèmes financiers généraux par l'intermédiaire des moyens de communication divers, qui à leur tour se sont multipliés, entremêlés et ont ramifié leurs influences; ce bulletin étant une contribution modeste dans cette direction. Toutefois il n'est guère loisible à un tel bulletin de couvrir tous les problèmes financiers et leur analyse, mais pour débuter il doit s'atteler à traiter ce qui est nécessaire et à assurer une orientation directe en

suite p.9

Une Bibliothèque pour Tous

Le Centre de Documentation Financière

Une bibliothèque pour le Ministère : Pour quoi faire? Une question qui nous a été posée tout au long de l'installation du Centre de Documentation Financière à laquelle nous répondions naïvement: les agents du ministère sont-ils analphabètes? Sans être un rat de bibliothèque, toute personne, et en l'occurence tout agent du Ministère des Finances, est supposé avoir besoin d'une bibliothèque pour maintes raisons: recherches approfondies, renseignements professionnels, plaisir de la lecture, relaxation...

Nous ne nous attarderons pas trop sur les bienfaits de la lecture, de l'information et de la connaissance car c'est une évidence pour tous, surtout dans le monde d'aujourd'hui.

Ce centre de documentation contient environ 2500 ouvrages classés informatiquement, vous pouvez y lire une cinquantaine de revues et de journaux, consulter des CD-Rom, vous connecter sur Internet. Nous ne vous donnons pas tous les détails car vous le verrez quand vous y viendrez. Mais vous pouvez choisir de ne pas venir, car en nous appelant par téléphone, nous pourrons vous faire la recherche qui vous intéresse. Mais, si vous ne venez pas, vous serez inexcusables, car l'endroit est accueillant et propice au travail avec des horaires d'ouverture allant de 8h du matin à 4h de l'après-midi.

Le Centre de Documentation Financière

Les Cours de Langue à l'Institut des Finances

Un cours de français avec Ghada, Faten, Wadad, Mona, Lina, Josiane, et Mounir

Les fonctionnaires du Ministère ont la possibilité de bénéficier depuis début octobre de cours d'anglais et de français, organisés deux fois par semaines à l'Institut des Finances.

Les cours de français sont animés par Madame Mona Kouyoumgi, également professeur au Centre Culturel Français. Les cours d'anglais sont animés par Madame Farida Khizam Abdulkhalek, née en Adélaide (Australie du Sud) et auteur de nombreux essais et articles en anglais sur la poésie, la situation de la femme, le théatre, etc...

Ces cours sont gratuits et sont organisés dans l'après-midi après les heures de travail. Il était initialement prévu de faire un groupe d'initiation à l'anglais et un groupe de perfectionnement au français. Mais compte tenu du grand nombre de participants à ces cours, il a été décidé de doubler chaque groupe. Chaque langue a donc un groupe d'initiation et un groupe de perfectionnement.

La durée de chaque module de langue est de 26 séances d'une heure et demi. Il n'est plus possible d'accueillir de nouveaux participants aux cours actuellement dispensés. Mais une nouvelle série de cours démarreront en mars 1998. Il est conseillé aux personnes intéressées de s'inscrire dès maintenant à l'Institut des Finances.

Les Conférences-Débats de l'Institut des Finances

Afin de permettre aux fonctionnaires de s'informer sur les techniques financières étrangères, mais aussi afin de favoriser un dialogue entre les représentants du secteur privé libanais et responsables du Ministère des Finances, l'Institut des Finances organise périodiquement des conférences-débats autour de conférenciers internationaux.

En mai dernier, une rencontre était orgânisée sur le thème de la TVA autour de hauts-fonctionnaires du Ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie. Des représentants de la chambre de Commerce, du Ministère de l'Economie, du Ministère des Finances, de banques et de diverses entreprises ont pu comprendre les mécanismes de la TVA en France, se sont informés des conditions d'introduction de la TVA dans divers pays, et ont discuté entre eux des avantages et des inconvénients d'un tel système au Liban.

Conférence sur les centres de gestion agrees

En novembre une conférence-débat sur les Centres de Gestion Agrées en France, autour de Madame Anne-Marie Odunlami et de Monsieur Dufresnoy, de la Direction Générale des Impôts en France, a rassemblé de nombreux représentants de la profession des experts-comptables, d'organisations professionnelles et de fonctionnaires de la Direction du Revenu. Le débat était présidé par le Dr. Siham Bawab, directeur des Recettes et a permis de montrer l'intérêt d'un tel système pour les professions libérales et les très petites entreprises.

En décembre également, une conférence-débat sur l'EURO, la future monnaie européenne, aura lieu pour permettre au public libanais de mieux comprendre les mécanismes de cette nouvelle monnaie internationale et les conséquences de son introduction pour les pays non-européens. Cette conférence sera animée par des experts de la banque française SOCIETE GENERALE. ■

La Formation Informatique à l'Institut des Finances

Le département informatique du Ministère des Finances a été crée en juin 1996. Le directeur de ce département, M. Nabil Yamout, supervise plusieurs employés et parmi eux, une équipe responsable de la formation informatique à l'Institut des Finances. Cette matière est nécessaire au bon déroulement des opérations effectuées par le Ministère des Finances et elle accompagne sa modernisation. L'informatique est un outil fabuleux lorsqu'il est maîtrisé et bien géré. Dans le but, l'Institut des Finances organise des cours d'initiation chaque jour du lundi au jeudi. Les personnes invitées à ces stages ont été choisies en fonction des priorités liées à l'informatisation des services du Ministère.

Mais tous les fonctionnaires qui souhaitent avoir accès à un ordinateur pour s'exercer tout en bénéficiant de quelques conseils professionels peuvent venir chaque vendredi entre 8h00 et 16h00 à l'Institut des Finances (2ème étage). Amer Mamlouk, Yara Chacra, Nariman Bacha et Randa Darwich et les autres formateurs seront heureux de vous accueillir. ■

L'équipe de formation informatique

Un Cours d'informatique

Les services déconcentrés au Ministère des Finances un exemple : Liban Sud - Saida

Dans cette rubrique, nous souhaitons mieux comprendre comment fonctionne et quel est l'intérêt d'un service déconcentré au Ministère des Finances libanais. Nous commençons notre visite par le Mohafazat du Liban Sud, avec le service de Saida qui centralise les activités des Cazas de Tyr, Nabatieh et Saida. Une visite dans un service déconcentré est toujours agréable. Loin du stress des grandes villes et notamment Beyrouth, l'accueil y est toujours conviviale.

A Saida, le service se présente sous forme d'un immeuble récent et moderne au centre des activités administratives de la ville. Il a été nouvellement réhabilité grâce à la collaboration financière de plusieurs personnes et compagnies. Dans le même bâtiment se trouve le département de la caisse, dirigé par le Chef comptable et dépendant de la Direction du Budget, et le département des impôts et taxes indirectes. Ce département, dirigé par Monsieur Adel Jaroudi, dépend de la Direction du Revenu.

M. K. Mohsen, Mme K. Ismail, M. M.Wehbi, M. N. Saifan

Les contrôleurs principaux qui nous ont accueillis très chaleureusement (M. Kamel Mohsen, M. Nasser Saifan, M. Mounir Wehbi, Mme. Kawkab Ismail) nous ont expliqué la manière dont fonctionnait leur service au sein du Ministère.

Le Chef de service, M. Adel Jaroudi, gère 24 employés à la direction en plus de 6 contractuels. A chaque impôt est attribué plusieurs contrôleurs de la façon suivante:10 pour l'impôt sur le revenu, 3 pour l'impôt sur les successions, 2 pour l'impôt indirect et 9 pour l'impôt sur l'immobilier.

Dans chaque Caza se trouve un certain nombre d'employés qui occupent les postes suivants: un comptable local, un comptable, un ou deux caissiers, deux à six caissiers adjoints, trois à cinq percepteurs.

Le service déconcentré a un rôle vital pour le fonctionnement du Ministère. Au niveau de la Direction du Budget, il encaisse l'impôt direct et indirect par l'intermédiaire de la caisse, et envoie aussi des percepteurs pour le recouvrement de l'impôt. En plus, au niveau de la Direction du Revenu, il a la responsabilité de distribuer les déclarations du revenu, il contrôle les dossiers et les verifie grâce au travail des contrôleurs fiscaux. Il a aussi pour rôle de contacter les contribuables pour les informer sur de nouvelles dispositions fiscales en relation avec leur activité.

Les Caissiers de Saida

Une nouveauté importante améliore le travail du service de Saida: la présence d'un Département informatique qui joue le rôle de liaison entre le Liban Sud et Beyrouth. Toutes les informations passent par ce département pour être informatisées avant d'être communiquées à Beyrouth.

Nous sentons une motivation certaine de la part des personnes que nous avons rencontré. Certe, il reste encore beaucoup à faire, mais tous les efforts de modernisation actuellement en route au Ministère des Finances sont très importants dans les services déconcentrés au contact quotidien du citoyen. ■

Remises des diplômes des contrôleurs fiscaux

Melle Nadine Koussa recevant son diplôme

Le mercredi 12 novembre 1997 a eu lieu la remises des diplômes pour la 3ème groupe d'agents du Ministère ayant passé avec succés l'examen interne des contrôleurs fiscaux. Depuis septembre 1997, 90 personnes répartis en 3 groupes ont suivi des cours à l'Institut des Finances qui leur ont permis d'intégrer la nouvelle équipe des contrôleurs fiscaux de la Direction du Revenu.

LA BANQUE MONDIALE

Siège principal:
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433, U.S.A.
Tel.: (202)477-1234
Fax.: (202)477-6391

Sous l'appelation Banque Mondiale se regroupe cinq Institutions Financières Internationales ayant un même président et gérées pour l'essentiel par les mêmes services et les mêmes administrateurs. Ces institutions sont considérées comme des agences spécialisées des Nations Unies. Il s'agit de:

1- La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement (status approuvés en décembre 1945) est le plus important prêteur de fonds pour l'investissement pour les pays en développement.

2- L'Association Internationale de Développement: vient en aide aux pays les moins avancés en leur accordant des crédits sans intérêts.

3- La Société Financière Internationale: spécialisée dans le secteur privé; elle intervient par des prêts, des prises de participation ou de l'assistance technique.

4- L'Agence Multilatérale pour la Garantie des Investissements: propose une assurance contre les risques autres que commerciaux.

5- le Centre International pour le Réglement des Différents relatifs aux Investissements.

Au préalable, il convient de clarifier le rôle de la Banque Mondiale par rapport au Fonds Monétaire. Créés à la même époque lors des accords de Bretton Woods de juillet 1944, le FMI et la Banque Mondiale sont des institutions distinctes avec des objectifs différents même si leur coopération reste étroite.

L'objet de la Banque est de promouvoir la croissance économique à long terme et réduire la pauvreté dans les pays en développement, alors que celui du Fonds est d'être le mainteneur du système monétaire international et d'aider les Etats membres à surmonter les problèmes financiers dans leurs aspects monétaires.

Organisation du groupe:

Seuls peuvent faire partie de la Banque, les Etats membres du FMI et comme pour cette dernière instance, les droits de vote sont proportionnels aux parts de capital, la répartition du capital entre les Etats membres est proche de celle du FMI avec une légère distorsion en faveur du Japon compte tenu de ses apports importants à l'AID.

Tous les pouvoirs appartiennent au Conseil des Gouverneurs (Ministres des Finances des Etats membres ou gouverneurs des Banques Centrales) qui ne se réunit qu'une fois l'an pour les décisions les plus importantes. De fait, la quasi-totalité des pouvoirs financiers est confiée au Conseil d'Administration composé de 22 membres dont 7 nommés par les principaux pays (G7) et 15 élus par les autres membres groupés en circonscriptions. Le groupe de la Banque Mondiale par sa puissance financière et par son caractère universel reste sans conteste le plus important acteur du développement.

L'organisation du groupe avec ses institutions ayant des fonctions propres et complémentaires, lui permet l'intervention cohérente d'une société internationale, avec les financements différenciés de la BIRD, de l'AID ou de la SFI selon le niveau économique du pays, selon le caractère privé ou publique de l'aide, l'assurance avec l'AMGI et le règlement des différents avec le CIRDI.

Actions du Groupe de la Banque au Liban:

Dans le cadre du plan national de reconstruction prioritaire la BIRD se situe comme le premier bailleur de fonds extérieurs et participe activement dans les projets de réhabilitation d'urgence dans les secteurs prioritaires: santé, éducation, électricité, adduction d'eau et assainissement, traitement des déchets urbains, télécommunication.

Elle intervient aussi dans les projets suivants:

- Plan d'amélioration des recettes fiscales,
- Réforme administrative,
- Projet pilote de réhabilitation des routes,
- Réhabilitation et modernisation des périmètres d'irrigation,
- Extension des capacités de traitement des déchets urbains,
- Extension des installations dans le secteur de la santé publique,
- Projet de mise en valeur des terres agricoles.

suite p.8

Le Budget 1998

En première lecture, le Budget de 1998 ne semble pas présenter de différence fondamentale avec le Budget de 1997. En réalité, le processus de modernisation du système budgétaire voulu par le Gouvernement et le Parlement est poursuivi avec une nouvelle vigueur.

Les Dépenses

Les dépenses sont révisées au plus juste. L'expérience de nombreux pays européens montre que seul un blocage, voire une diminution, des enveloppes allouées à chaque ministère permet d'obliger les responsables à remettre en question la justification de chaque poste. La reconduction systématique des enveloppes annuelles avec quelques points de pourcentage d'augmentation entraine toujours l'oubli des priorités. Bien sûr, de nombreux besoins de la population ne seront pas pris en charge par le Budget National, compte tenu du montant restreint des recettes. Mais il convient de s'assurer que les ressources disponibles soient affectées aux priorités actuelles. Il a donc été demandé à la plupart des responsables de Ministère de faire un effort de compression de leur enveloppe globale et de justifier clairement leurs choix.

Le titre 2 des dépenses (le budget d'investissement) diminue également dans la présentation du Budget de 1998. En pratique, la reconduction des enveloppes pour des projets décidés en 1996 et 1997 mais non encore réalisés entraine que les dépenses d'investissements en 1998 ne devraient pas diminuer par rapport à 1997.

Les Recettes

Le taux de recouvrement des impôts existants étant notoirement peu élevé, des discussions eurent lieu au cours de cette année pour trouver et mettre en place de nouvelles recettes fiscales. On se souvient du débat sur le projet de taxe sur l'essence. Suite à ce débat, les responsables politiques décidèrent de faire porter l'effort sur le recouvrement des impôts existants. C'est dans cette logique que le Département du Revenu renforce actuellement ses moyens de contrôle et prévoit pour 1998 une augmentation de 50% des recettes de l'impôt sur le revenu par rapport à 1997.

La perspective d'une association avec l'Union Européenne oblige par ailleurs à prévoir une diminution progressive des droits de douanes et leur remplacement par une forme d'impôt sur la consommation. Le budget 1998 introduit ce principe. De plus, certains secteurs seront plus spécifiquement sollicités sur le plan de leur contribution aux Recettes de l'Etat, en particulier la Régie des Tabacs et les Télécommunications. ■

Installation d'un nouveau système d'administration des Douanes: NAJM

Les douanes ont toujours été un des moteurs essentiels de l'économie libanaise. C'est d'ailleurs l'avis de Monsieur Salim Balaa, responsable de la mise en place du nouveau système d'administration informatisé au port de Beyrouth, qui considère les douanes du port comme le "pouls de l'économie libanaise: on y mesure souvent l'efficacité en fonction de son activité".

Pour gagner en efficacité, les douanes libanaises devaient se doter d'un outil performant et adapté aux exigences du commerce international.

Un programme complet de réorganisation de l'administration des douanes a commencé en 1995 et il devrait arriver à son terme en 1998.

Ces trois années d'études, d'implé-

suite p.8

Suite

suite de la p.7

d'études, d'implémentation et de formation vont permettre au Liban de mieux maîtriser l'import/export, les recettes qu'il engendre ainsi que les coûts qu'il occasionne. Une priorité a été mise sur l'informatisation de cette administration, même si cette informatisation s'inscrit toujours dans un processus global de modernisation.

Ce programme d'informatisation tourne autour de l'implémentation du système appelé NAJM. Ce programme permet d'informatiser chaque action ayant recours aux services douaniers.

L'implémentation de ce système s'est fait en 5 phases:

- L'arabisation du système informatique. Ceci permet à plusieurs pays Arabes d'adopter ce système déjà utilisé dans plusieurs autres pays.
- La mise en place du Document Administratif Unique (DAU) simplifiant les procédures douanières et permettant leur informatisation.
- L'installation d'un site test.
- L'implémentation du système au port de Beyrouth et bientôt dans toutes les zones de transit (ports, aéroports).
- La formation des douaniers à l'utilisation du système.

La déclaration administrative qui suit ce circuit est toujours la même (DAU), ce qui permet une maîtrise plus efficace de l'information. Au port de Beyrouth, 15 personnes s'occupent de saisir les données. Cette équipe est supervisée par un chef de service et travaille avec un contrôleur. 12 personnes sont en charge de l'acceptance des déclarations. Ensuite, une équipe d'inspecteurs peut opérer un contrôle physique ou documentaire suivant le type de marchandise et la concordance des déclarations.

Cette configuration sera également adoptée dans les autres ports et zones de transit (comme l'aéroport de Beyrouth) avec une adaptation dépendant des quantités de déclarations journalières qu'ils enregistrent.

La formation au système informatisé a commencé par une formation à l'environnement informatique qui s'est déroulée à l'Institut des Finances. Cette formation a permis à la nouvelle équipe en charge du système NAJM de mieux aprêhender le système NAJM pour son utilisation quotidienne.

L'équipe qui a permis u Ministère d'installer un tel système est dirigé par Monsieur Salim Balaa. Il travaille avec Monsieur Georges Azar, chef du service informatique des douanes, et il est assisté par Monsieur Wassim Ali Hassan, conseiller technique du projet.

L'équipe de développement est également constituée par :

Sami Abbas, Nicole Kahwaji, Ghassan Nasrallah, Roger Achkar, Raymond Khoury, Wissam Rawwas, Michel Chebl, Zaher Mawlawi, Mona Sayydoun, Nadim Kanaan, Samar Masri, Antoine Kassas, Wissam Ghosn, Elia Pascal et Jocelyne Sassine. ■

Ce système fonctionnant de manière efficace, les procédures douanières suivront dorénavant ce processus:

Entrée des données fournies par le transitaire

↓

Acceptation de la déclaration Administrative par les douanes

↓

Contrôle de cette déclaration et inspection éventuelle

↓

Paiement et libération des biens pour l'import, l'export ou le transit

suite de la p.6

Dans le futur la BIRD, pourra intervenir dans le financement du projet d'extension du réseau de transport d'électricité, de protection des zones côtières et d'adduction d'eau. La SFI est intervenue pour le financement du développement de la capacité de production de la Cimenterie Nationale et à l'heure actuelle a mis à la disposition des lignes de crédit auprès de banques libanaises pour le financement:

- des petites et moyennes entreprises dans les secteurs industriel, agricole ou touristique,
- ainsi que des particuliers dans le cadre de prêts au logement.

Le plafond de couverture des risques par l'AMGI s'élevait à 50 millions USD en 1995. Ce plafond doit être augmenté de façon significative pour couvrir les risques dans de nouveaux secteurs où les investissements sont en développement. ■

suite de la p.2

Suite

rapport avec les intérêts des citoyens et de ceux travaillant dans le domaine financier général. Pour ceci le bulletin des finances doit encore pour le moins enregistrer et attirer l'attention sur les textes financiers en cours de parution, dans la perspective d'un développement graduel concernant les questions et objectifs financiers et l'analyse profonde de leurs répercussions.

En relation avec ce qui précède nous ne devons pas oublier que les finances publiques ne sont pas seulement des textes, mais qu'elles reposent sur un personel humain travaillant sur ses composants, lequel forme une grande famille qui exige le renforcement des lieus de collégialité et d'amitié entre ses membres. A cet égard une rubrique a été consacrée aux nouvelles du personnel du Ministère des Finances pour venir au service des buts précités. D'un second point de vue, considérant que ce bulletin est édité dans le sillage de la politique d'ouverture de l'Administration des Finances face aux préoccupations des citoyens, en vue de les aider à élucider les réponses adéquates à cet effet, cette même administration envisage de publier corrélativement un Guide du Citoyen. Cette édition comportera une série de documentations essentielles et succintes à la disposition du citoyen, afin de lui apporter des éclaircissements sur des sujets financiers bien définis comme l'impôt sur l'immobilier et l'impôt sur les successions, ces deux guides étant en voie de publication. De même, pour d'autres droits et sujets financiers sur lesquels seront rédigés des guides particuliers. La systématisation adoptée consiste à donner un bref aperçu sur le sujet traité dans chaque guide, notamment la nature, les différentes formalités s'y rapportant au niveau du contribuable, ainsi que les pièces qui doivent être jointes à sa demande, les délais réglementaires fixés pour donner suite à cette demande, en sus de prohibitions et des pénalisations auxquelles il s'expose en cas de tout retard ou omission à ses obligations.

Ainsi les rôles du Bulletin et du Guide des finances se conjuguent, le premier donnant une idée générale et évolutive sur les disciplines et leurs textes, le deuxième dégageant la spécifité en mutation dans chaque branche, sans oublier l'apport et le soin de la Direction Générale des Finances pour satisfaire aux demandes des citoyens et à leurs plaintes, ce qui en somme aura pour résultat de franchir des étapes importantes dans le rapprochement significatif entre l'administration financière et le citoyen, et de souligner la véracité du chemin qu'elle a suivi, afin de devenir en fait ce qu'elle doit l'être, au service du citoyen. ■

Dr. Habib Abou Sakr
Directeur Général des Finances

Vie du Ministère

Direction du Revenu

- Madame Siham Bawab a animé le 31 octobre 1997 une conférence au Club Culturel Arabe. Le sujet était le Système Fiscal au Liban entre l'état social et les nécessités de développement.
- Félicitations à monsieur Mahmoud Kaaki, contrôleur fiscal, qui vient de convoler en justes noces.

Direction du Budget

- Monsieur Elias Charbel, Direteur de la Direction du Budget a participé du 10 au 13 octobre '97, à une conférence organisée par l'Organisation Arabe pour le Développement Administratif, une organisation spécialisée, issue de la ligue des Etats Arabes. Le sujet était le budget des programmes et son accomplissement.
- Mesdames Daad Boulboul, Wadad El-Ali et Messieurs Hanna Baroud et Saba Moustapha, fonctionnaires de troisième categorie, ont été transférés de la Direction du Budget après leur succés au concours réservé aux chefs de service. Ils ont été nommés contrôleurs. Aussi Melle Josiane Saad a été nommée chef de service du département du Budget. Bonne Chance à tous.
- Cinq employés ont été transférés du service de la trésorerie au service du budget, ces fonctionnaires sont: Mireille Faour, Abdel Hassan Taoubeh, Assaf Kassis, Georges Aziz Haddad et Chafic Abou Chacra.
- Monsieur Jaoudat Hussein a célébré ses fiançailles avec Melle Souha Honein. Mabrouk.

Direction du Trésor et de la Dette Publique

Service de la comptapilité et des caisses.

- Félicitations à Melle Leyla Serhan

suite p.10

ENTRE NOUS

Chers lecteurs,
Le premier numéro de ce bulletin était une gageure. Le deuxième est un défi: le défi de continuer, d'intéresser, de susciter des réactions. En bref, nous souhaitons par Hadith el Malia et autour de ce bulletin, créer une synergie.
Par synergie nous entendons bien cette action coordonnée de plusieurs organes pour créer un effet unique, celui d'une grande famille, la grande famille du Ministère regroupant la Direction Générale des Finances, la Direction Générale des Douanes et la Direction Générale du Cadastre.

L'équipe de l'Institut des Finances, de gauche à droite: Rana Sultani, Ludovic Morinière, Salam Moussa Chammas, Ahmad Houssari, Adolph Eid, Jean François Bijon, Michel Murr, Josiane Chebly, Dima Abou Chacra.

Nous vous invitons encore une fois à participer activement à ce bulletin en nous envoyant vos propositions, remarques ou autres, non seulement sur le bulletin mais aussi sur le fonctionnement de votre service, unité ou direction.
Vous pouvez nous faire parvenir vos lettres ou articles soit en les déposant directement dans la boite postale se situant à l'entrée de l'Institut ou en envoyant par poste à l'adresse suivante :
Institut des Finances - B.P. 165870 - Sassine - Beyrouth.

La rédaction

suite de la p.9

qui a célébré ses fiançailles avec l'ingénieur Issam El-Hajj.
- Melle Rania Intaki a épousé M. Jihad Chlala.
- Melle Abir Assaf a épousé M. Salim Habib.
- Melle Lina Chehab a épousé l'ingénieur Ibrahim Charara. Mabrouk à tous.
- Félicitations à Monsieur Abdel Hafiz Soubra qui a passé avec succés au concours réservé aux Inspecteurs Principaux.
- Melle Amira El-Shami et M. Sami Daniel ont passé avec succés le concours de chefs de service. Mabrouk.

Direction de l'Ordonancement

- M. Abdel Hafiz Chaaban, Chef de département, et Antoine Kamid, comptable, ont pris leur retraite le 1er juillet 1997. En geste de remerciement le Ministre a organisé un cocktail au Ministère et les a invité à déjeuner au restaurant al Amine.
- M. Mohammed Ayyas a réussi le concours de chefs de service et a été transféré au Ministère des Affaires Sociales. Bonne chance.
- Les contrôleurs suivant, fonctionnaires à la direction du Revenu, ont été nommés comptables à la direction de l'Ordonnancement: Youssef Salameh, Sami Abi Azar, Ali Suleiman, Nassif Nasr, Sami Joulane, Georges Khoury, Antoine Khoury, Rislan Sabaa, Salah Amika.
- Les comptables suivants, fonctionnaires du Ministère des Finances, ont été nommés contrôleurs fiscaux à la direction du Revenu: Walid Charafeddine, Ferial Nakouzi, Mireille Hanna, Majeda Samhat, Nawal Majed.
- Majida Samhat et M. Ramadan ont convolé en juste noces.
- Melle Ferial Nakouzi vient de célébrer ses fiançailles. Tous nos voeux de bonheur.

Publication, rédaction et photo : Institut des Finances.
Maquette : B. Mneimneh / Fine Touh sarl
Impression offerte par la Société Générale Libano Européenne de Banques s.a.l

نشرة صادرة
عن المعهد المالي

حديث المالية

HADITH EL MALIA

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشـــرة داخليـــة لوزارة المالـيـــة ، عـــدد رقم ٢ – فـــصليـــة – كـــانون الاول ١٩٩٧

افتتاحية

مع إطلالة العدد الثاني للنشرة، أتوجه الى كل العاملين في وزارة المالية والادارات التابعة لها، بالتحية والتقدير للجهود التي يبذلونها في سبيل خدمة المواطنين والسهر على حماية ورعاية مصالحهم وحقوقهم.

وأريد أن أؤكد على جميع العاملين في الوزارة، وبصورة خاصة على الرؤساء التسلسليين ورؤساء الادارات، بأن سياسة الحكومة ووزارة المالية تنطلق من مبدأ الحرص على معاملة المواطن بكل احترام وتقدير، وحسن وفادته، والسرعة في إنجاز معاملاته، لأن ذلك يدخل في صلب الواجبات الوظيفية، فضلاً عن أن هذا المسلك من شأنه أن يعزز ثقة المواطن بالادارة ويؤدي بالتالي الى تسهيل العمل وحسن أدائه.

وبمقدار ما يجب أن نحرص على رعاية مصالح المواطنين وحقوقهم، يقتضي، أن نحرص، على رعاية مصالح الخزينة وحقوقها، لأن كل حق يستتبعه واجب، وكل واجب يرتبط به حق، وكل ذلك يصب، ويجب أن يصب في تحقيق الصالح العام الذي يعتبر من صلب مهام الدولة ان لم يكن الغاية البعيدة لوظيفة الدولة.

وتعلمون أن الجبايات والتحصيلات التي تقوم بها الادارة المالية تعزيزاً لواردات الدولة طبقاً لما ينص عليه قانون الموازنة تخصص لتغطية نفقات الدولة العامة من رواتب وأجور وتعويضات ومساعدات اجتماعية واستشفائية ومشاريع انمائية، ولا يمكن للدولة أن تقوم بما يترتب عليها من واجبات وأعباء تجاه مواطنيها، وهي كثيرة وعديدة، اذا لم تتأمن الواردات الكافية لتغطية ذلك وبالتالي تمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

وهذا الامر يتطلب القيام بتحقيق الضرائب والرسوم وجبايتها بكل جدية ودقة وأمانة، ومسؤوليتكم في حسن الوفاء بإدارة هذا المرفق العام الذي تتولون، ليس مسؤولية وظيفية فقط ولكنها أيضاً مسؤولية وطنية تجاه أنفسكم وضمائركم وتجاه أهليكم ومواطنيكم وتجاه الوطن.

ومطلوب منا أن نراعي في عملنا هذا، كما في أعمالنا، جانب القانون، وجانب الضمير، وأن نعامل كل المواطنين على قدم المساواة، وأن نلتزم الحياد والموضوعية، وأن نحافظ على كرامة الناس، وأن نظهر الاحترام لكل المواطنين، فلا نجافي ولا نحابي، ولا نتحكم ولا نتملق ولا نتعسف ولا نفرط فنحظى هكذا بثقة واحترام الناس لنا، كما نرفع من شأن أنفسنا ومن شأن الادارة ونحقق المصلحة العامة التي نعمل من أجلها.

معالي الوزير فؤاد السنيورة

انني لأدرك تمام الادراك مدى الصعوبات والمشاكل العديدة والمختلفة التي تجابهكم يومياً في القيام بأعباء هذا المرفق العام، ولكن لي ملء الثقة، بأن ما تتحلون به من مناقبية وظيفية ومن حس وطني سيدفعكم الى العمل بكل إخلاص وتضحية لتكونوا قدوة ومثالاً في سلوككم وأعمالكم، وتثبتوا للملأ أن الوظيفة العامة شرف تستحقونه عن حق وجدارة.

السيدالوزير فؤاد السنيورة
وزير الدولة للشؤون المالية

المحتويات

كلمة مدير عام المالية ص. ٢

تدريب، اعلام، ترقية
- مركز التوثيق المالي. ص. ٣
- دروس . ص. ٣
- ندوات ونقاشات في المعهد المالي. ص. ٤
- تدريب معلوماتية في المعهد المالي ص. ٤

مؤهلات
- المراكز المالية في المحافظات .ص. ٥

تعرف
- البنك الدولي .ص. ٦

آفاق
- موازنة عام ١٩٩٨ . ص. ٧

ملف
- نجم: النظام الجديد لادارة الجمارك .ص. ٧

اجتماعيات
- حياة الوزارة. ص. ٩
- كلمة التحرير . ص. ١٠